



تقرير تمكين التجارة الدولية 2009 The Global Trade Enabling Report 2009

نتائج الأردن في تقرير تمكين التجارة الدولية 2009

إن المنتدى الاقتصادي العالمي أصدر تقريره الثاني لتمكين التجارة الدولية وذلك لعام 2009، حيث كان تقرير تمكين التجارة الدولية لعام 2008 أول تقرير يصدره المنتدى ضمن سياق برنامج الشراكة لقطاع النقل والإمداد اللوجستي. ويضم التقرير هذا العام 121 دولة بعد انضمام أربع دول لأول مرة للتقرير ألا وهي كوت ديفوار ، غامبيا، غانا ومالوي، وخروج أوزباكستان والتي كانت تحتل مرتبة (105) العام الماضي، حيث جاء استبعادها بسبب نقص معلومات استطلاعات الرأي والتي يجب على الدولة المشاركة الالتزام بتوزيعها وجمعها وإرسالها للمنتدى في الوقت المحدد لذلك.

ويهدف التقرير إلى تقييم مدى تمتع الدول بالسياسات والخدمات والمؤسسات التي من شأنها تسهيل حركة مرور السلع إليها أو عبرها حتى تصل إلى وجهتها النهائية، كما أن مساهمة المنظمات التجارية الدولية في التقرير تسلط الضوء لصناع القرار على الأولويات وماهية الأدوات المناسبة لتمكين الدول للاستجابة للتغيرات السريعة التي تحدث في العالم حالياً.

وقبل الخوض بتفاصيل مرتبة الأردن في محاور التقرير فإنه من الجدير بالذكر أن سنغافورة وهونغ كونغ حصلتا على المرتبتين الأولى والثانية على التوالي هذا العام، يليهما في المراتب العشر الأولى سويسرا والدنمارك والسويد وكندا والنرويج وفنلندا والنمسا وهولندا. ويعزى ذلك بحسب المؤشرات التي اعتمدها التقرير إلى انتهاج تلك الدول سياسات محفزة للتجارة الدولية والاستثمار وتسهيل انتقال السلع عبر الحدود، بالإضافة إلى تبني سياسات جمركية فعالة توفير البنى التحتية المتقدمة لكافة أشكال النقل والاتصالات.

أما بالنسبة إلى مرتبة الأردن، فقد أشار التقرير إلى تقدم الأردن هذا العام 14 مرتبة عن العام الماضي، حيث كانت مرتبة الأردن (51) من بين (118) دولة وتقدمت إلى المرتبة (37) من بين (121) دولة مشاركة. كما أشار التقرير إلى أن مرتبة الأردن تراجعت في محاور وحقت تقدماً ملحوظاً في محاور أخرى كما هو مبين في الجدول التالي، مع العلم أن بعض هذه المؤشرات تم تغييرها هذا العام:



شكل [1]: ترتيب الأردن حسب المحاور والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية للعامين 2008 و2009

(Lower Rank = Better Performance)

فرق أداء الأردن خلال العامين	الترتيب لسنة 2009 دولة (121)	الترتيب لسنة 2008 دولة (118)	المحاور الأساسية والمؤشرات الاقتصادية المكونة لها
↑ 34	61	95	المحور الأول: النفاذ إلى السوق (Market Access):
تم قياسه فقط في عام 2008	-	105	1.1 العوائق الجمركية وغير الجمركية (Tariff and non-tariff barriers)
تم قياسه فقط في عام 2008	-	52	1.2 الميل إلى التجارة الخارجية (Proclivity to trade)
تم قياسه لأول مرة هذا العام	61	-	1.3 النفاذ إلى الأسواق المحلية والخارجية (Domestic and foreign market access)
ثابت	36	36	المحور الثاني: إدارة الحدود (Border Administration):
↑ 2	34	36	2.1 فعالية الإدارة الجمركية (Efficiency of customs administration)
↓ 2	54	52	2.2 فعالية الإجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير (Efficiency of import-export procedures)
↑ 1	34	35	2.3 شفافية إدارة الحدود (Transparency of border administration)
↓ 1	52	51	المحور الثالث: البنية التحتية للمواصلات والاتصالات (Transport and Communications Infrastructure):
↓ 1	59	58	3.1 مدى جودة وتوفر البنى التحتية للنقل (Availability and quality of transport infrastructure)
↑ 6	39	45	3.2 مدى جودة وتوفر خدمات للنقل (Availability and quality of transport services)
↓ 6	65	59	3.3 مدى توفر ومدى استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التجارة الخارجية (Availability and use of ICTs)
↓ 3	22	19	المحور الرابع: بيئة الأعمال المؤثرة على قطاع النقل (Business Environment):
↑ 12	30	42	4.1 البيئة التنظيمية (Regulatory framework)
ثابت	14	14	4.2 الأمن المادي (Physical security)



المحور الأول: النفاذ إلى السوق (Market Access)

من الجدير بالملاحظ أن السبب الرئيسي لهذا التقدم الذي شدته مرتبة الأردن هذا العام حسب التقرير هو ناتج عن تحسن أداء الأردن في المحور الأول (النفاذ إلى السوق) والذي تغيرت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية والفرعية المكوّنة له هذا العام.

وبالرغم من تضمن هذا المحور نقاط قوة عدة مثل ارتفاع نسبة الواردات للمناطق الحرة بالنسبة بشكل عام وتقدم الأردن حسب هذا المؤشر الفرعي 12 مرتبة، إلا أنه يخفي أيضاً نقاط ضعف فقد تراجع الأردن في مؤشري العوائق الجمركية والعوائق غير الجمركية 4 مراتب و28 مرتبة على التوالي.

المحور الثاني: إدارة الحدود (Border Administration)

شهدت مرتبة الأردن ثباتاً في الأداء حسب محور إدارة الحدود، فقد تناول هذا المحور نقاط قوة كثيرة مثل سهولة ويسر إجراءات الجمركية وانخفاض تكلفة التصدير بشكل عام وانخفاض إمكانية حصول الرشوة من أجل تسهيل المعاملات عند الحدود مقارنةً مع الدول المشاركة في التقرير.

كما يظهر تراجعاً في مرتبة الأردن في مؤشرات اقتصادية فرعية أخرى حسب هذا المحور، فمؤشر الخدمات الجمركية الذي يقوم بحسابه اتحاد العالمي للشحن السريع (GEA) شهد تراجعاً بمقدار 14 مرتبة، هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الاستيراد في الأردن.

المحور الثالث: البنية التحتية للمواصلات والاتصالات (Transport and Communications Infrastructure)

إن محور البنية التحتية للمواصلات والاتصالات شهد تراجعاً طفيفاً، وذلك بالرغم من تقدم الأردن حسب مؤشر جودة خدمات النقل بستة مراتب.

في حين أن مرتبة الأردن شهدت التراجع الأكبر على الإطلاق في المؤشر الاقتصادي مدى توفر ومدى استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التجارة الخارجية، ويعود ذلك إلى تراجع الأردن في المؤشر الفرعيين عدد مشترك هاتف الجوال لكل 100 شخص وعدد مشترك انترنت الخط السريع لكل 100 شخص بمقدار 10 مراتب و5 مراتب على التوالي. مع العلم أن أعداد المشتركين في الخدمتين الأنف ذكرهما في الأردن قد ازداد عن العام الماضي ولكن الزيادة كانت بوتيرة أقل لما هو الحال في الدول المشاركة في التقرير.



المحور الرابع: بيئة الأعمال المؤثرة على قطاع النقل (Business Environment)

وأخيراً شهد محور بيئة الأعمال المؤثرة على قطاع النقل تراجعاً في مرتبة الأردن بمقدار 3 مراتب. وبالرغم من تقدم مرتبة الأردن في مؤشر البيئة التنظيمية وثبات أداء الأردن في مؤشر الأمن المادي، إلا أن هذا العام انضم مؤشرات فرعية جديدة لهذين المؤشرين الرئيسيين وبعضها تعتبر نقاط قوة مثل حماية الملكية الفكرية وانخفاض مستويات الفساد المالي والإداري وكفاءة الحكومة في الإنفاق العام وفي الإجراءات التنظيمية لبيئة الأعمال، إلا أن بعض المؤشرات الفرعية تخفي نقاط ضعف وأهمها ضعف الانفتاح للمشاركة الأجنبية في بيئة الأعمال المحلية وتدرج تحتها صعوبة توظيف العمالة الأجنبية وانخفاض المحفزات لتشجيع الاستثمار الخارجي مقارنةً مع ما تقدمه الدول المشاركة من محفزات تشجيع الاستثمار الخارجي.

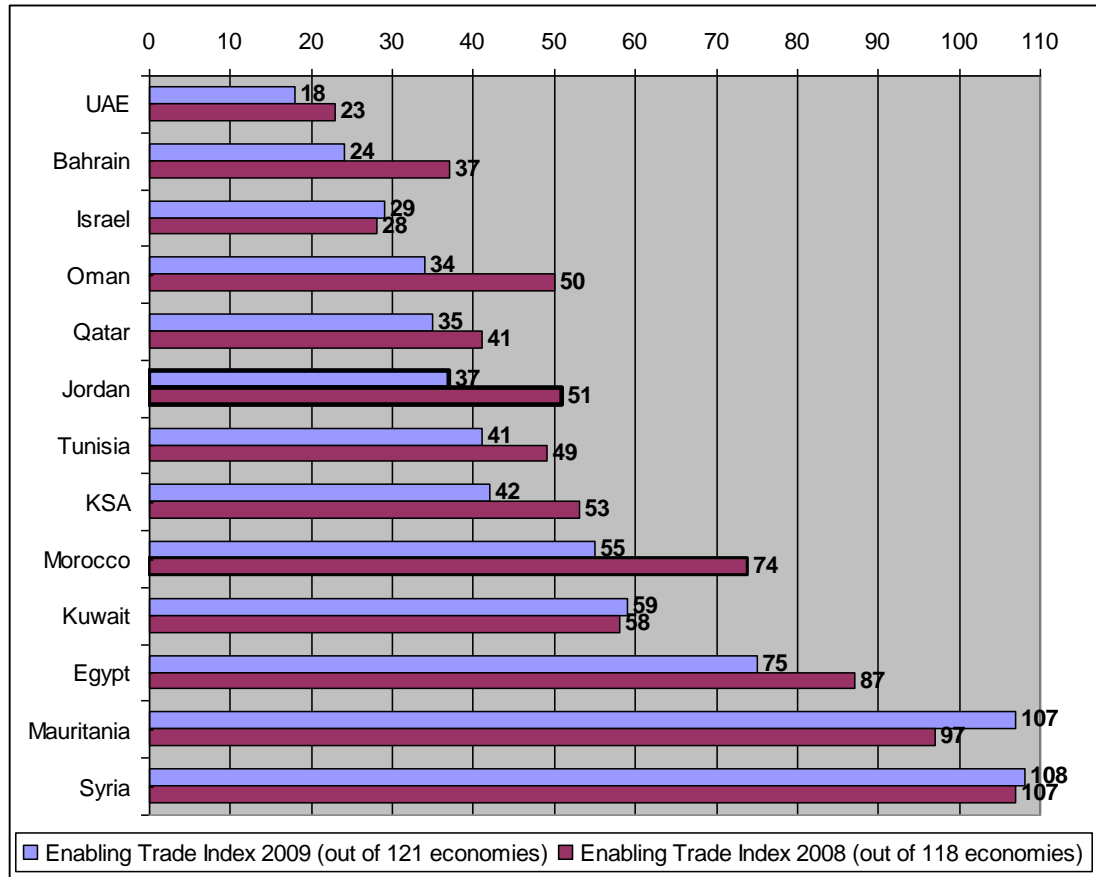


ترتيب الأردن ضمن دول المنطقة في تقرير تمكين التجارة الدولية للعام 2009:

ومن الجدير بالملاحظة أن تحسن الترتيب العام حسب مؤشر تمكين التجارة العالمية لهذه السنة لم يقتصر فقط على الأردن وإنما امتد إلى معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA Region) ما عدا الكويت وسوريا وإسرائيل فقد تراجع ترتيبهم العام مرتبة واحدة فقط، إلا أن موريتانيا تراجع ترتيبها العام عشرة مراتب. كما هو موضح في الشكل الآتي:

شكل [2]: ترتيب دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب مؤشر تمكين التجارة الدولية للعامين 2008 و2009.

(Lower Rank = Better Performance)



ومن الملاحظ من الشكل أعلاه أن الأردن تبوَّ مكانة متقدمة في الترتيب العام بين دول المنطقة لهذه السنة نتيجة إلى تحسن أداء الأردن حسب معظم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية والفرعية.



المنهجية المتبعة في تقرير تمكين التجارة الدولية للعام 2009:

إن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) في جنيف يقوم للعام الثاني بدراسة وتقييم مدى تمتع الدول بالسياسات والخدمات والمؤسسات التي من شأنها تسهّل حركة مرور السلع إليها أو عبرها حتى تصل إلى وجهتها النهائية. حيث يقوم المنتدى بإصدار تقرير تمكين التجارة الدولية ضمن سياق برنامج الشراكة لقطاع النقل والإمداد اللوجستي، كما أن مساهمة المنظمات التجارية الدولية في التقرير تسلط الضوء لصانعي القرار من القطاعين العام والخاص في تلك الدول على الأولويات وماهية الأدوات المناسبة للتمكن من الاستجابة للتغيرات السريعة في التجارة العالمية التي تحدث في العالم حالياً.

ويعتمد التقرير في تحليله لمراتب الدول المشاركة والبالغ عددها (121) دولة لعام 2009 على نوعين رئيسيين البيانات، وهي:

• **البيانات الكمية (Quantitative Data):** وهي البيانات المتعلقة بالسياسات والتشريعات والإجراءات

التي تقدمها الدولة والتي تؤثر في حركة انسياب السلع منها وإليها وعبر حدودها. حيث يتم الحصول على هذا النوع من المعلومات من قبل عدد من المؤسسات والهيئات الدولية، وهي:

- اتحاد العالمي للنقل الجوي (IATA)
- اتحاد العالمي للشحن السريع (GEA)
- مركز التجارة الدولية (ITC)
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)
- المنظمة العالمية للجمارك (WCO)
- منظمة التجارة العالمية (WTO)
- البنك الدولي (WB)

هذا بالإضافة إلى آراء أهم الشركات العالمية للنقل مثل:

- Agility
- Deutsche Post DHL
- DP World
- FedEx Corporation
- GeoPost Intercontinental
- Stena
- TNT N.V.
- Transnet
- UPS



- البيانات النوعية (Qualitative Data): وهي البيانات يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد آراء وملاحظات رجال الأعمال في الدول المشاركة بهذا التقرير، بحيث يتم اختيارهم بناءً على أسس معينة تحدد من قبل المنتدى.

ويرتكز الكتاب في تصنيفه للاقتصاديات المشاركة بالتقرير على أربعة محاور، حيث أن كل محور يضم عدد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية هي كالاتي:

المحور الأول: النفاذ إلى السوق (Market Access)

ويقاس هذا المحور إلى أي مدى تقوم السياسة العامة بتوفير بتسهيلات لحركة البضائع من وإلى وعبر الدولة، هذا بالإضافة إلى تمكين المصدرين المحليين بتصدير البضائع المحلية إلى الأسواق الأجنبية. فقد كان هذا المحور يتكون من مؤشرين اقتصاديين العام الماضي ألا وهما:

- العوائق الجمركية وغير الجمركية (Tariff and non-tariff barriers)
- الميل إلى التجارة الخارجية (Proclivity to trade)

إلا أن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية والفرعية المكونة لهذا المحور قد تغيرت وأصبحت تدرج تحت مؤشر اقتصادي رئيسي واحد ألا وهو مؤشر النفاذ إلى الأسواق المحلية والخارجية (Domestic and foreign market access).

المحور الثاني: إدارة الحدود (Border Administration)

حيث يقم هذا المحور مدى فعالية إدارة الحدود في تسهيل سير البضائع من وإلى الدولة. ويتكون هذا المحور من 3 مؤشرات اقتصادية رئيسية وهي:

- فعالية الإدارة الجمركية (Efficiency of customs administration)
- فعالية الإجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير (Efficiency of import-export procedures)
- شفافية إدارة الحدود (Transparency of border administration)

المحور الثالث: البنية التحتية للنقل والاتصالات (Transport and Communications)

(Infrastructure)

يأخذ هذا المحور بعين الاعتبار ما إذا الدولة قامت على توفير وسائل النقل والبنية التحتية للاتصالات اللازمة لتسهيل حركة البضائع من وإلى البلاد وعبر الحدود. ويتضمن هذا المحور المؤشرات الرئيسية التالية:

- مدى جودة وتوفر البنى التحتية للنقل (Availability and quality of transport infrastructure)
- مدى جودة وتوفر خدمات للنقل (Availability and quality of transport services)



- مدى توفر ومدى استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التجارة الخارجية
(Availability and use of ICTs)

المحور الرابع: بيئة الأعمال المؤثرة على قطاع النقل (Business Environment)

يقيس هذا المحور كفاءة الحكومة في توفير البيئة التنظيمية والأمنية المناسبة التي تؤثر على الأعمال التجارية للمستوردين والمصدرين في الدولة. ومن الجدير بالذكر أن المؤشرات الفرعية قد تغيرت وضمت عدد جديد من المؤشرات، حيث تدرج هذه المؤشرات الفرعية تحت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التالي:

- البيئة التنظيمية (Regulatory framework)
- الأمن المادي (Physical security)